غلاء الأسعار وأزمة البناء

هادي طعمة

احدثت الزيادات الضخمة التي طرأت على اسعار المواد الانشائية التذمر والتبرم بين المواطنين واستياء عمال البناءلما تسببه هذه الزيادات من توقف في العمل وبطالة ،فاستوجب الامر التثبت من الاسعار وخاصة لاني سمعت في الصباح خبر ارتفاع سعر الطابوق بشكل مذهل دفع المتحدثين بالخبر الى التذمر والتبرم ، وقرا ت في ما بعد انه قفز في خلال يومين من١٧٠٠الف دينار الى ١٩٥٠الفا ، فذهبت الى احد المتعاطين ببيع المواد الانشائية (السكلة) لأتبين حقيقة الامر قطعا للشك باليقين ، لأني انا ايضا معني بهذا الامر ، لأني اريد اغتنام فرصة يتيسر لي فيها اكمال بناء غرفة ما تزال منذ سنين اقرب الى الاطلال ولا اريد ان يخيبني التربص والترصد في هذا العام ايضا ، خصوصا انه يسمى عام البناء والاعمار ، فوجدت اسعار المواد الانشائية حسبما ذكرها لي صاحب (سكلة) في حي الاعلام –حبذ ان لا ينشر اسمه – بالنحو الاتي:

المادة	السعر بالدينار
الطابوق	١١٠٠٠٠٠
السمنت العادي	٢٠٠٠٠٠
السمنت المقاوم	٢١٠٠٠٠
السمنت الابيض	٢٠٠٠٠٠
الحصى	٤٠٠٠٠٠
الرمل	٥٠٠٠٠٠ الى ٥٥٠٠٠٠
البورك	١٨٠٠٠٠
الجص	٤٠٠٠٠٠ لوري سكس

وافاد بأنه لايعلم سعر الطن الواحد من شيش التسليح فيما اخبرني احد المتعاملين بانه حصل على الطن الواحد ب ٩٥٠٠٠٠ دينار قبل شهرين ، وفي الوقت نفسه رجح صاحب السكلة ان تزداد الاسعار اكثر في الايام القريبة ، وتوقع ان يصل سعر الطابوق الى رقم قد يحسبه المواطنون خرافيا بحيث لا يستطيعه الا اصحاب الدخل المدود او احد (الحواسم) او غيرهم الاقدام على شرائه ، لأ ن المرجح ايضا – حسبما يقول صاحب السكلة –ان ترتفع اسعار المواد الانشائية الاخرى الى اكثر مما تدل عليه الارقام الحالية من غلاء فاحش. فيما يذكر بعض المعنيين بالشأن الاقتصادي ان السمنت يباع في السوق العالمية بخمسين دولارا ، الا انه يباع محليا ب (٢٥٠) دولارا ، وان بعضا منه مغشوش. وقد دارت حول هذا الغش اقوال واخبار جعلت الشك بصلاحه للعمل كمايقول المثل الشعبي: (لا دخان بلا نار)

وللمقارنة بين الاسعار المذكورة والاسعار التي تنشر، ندرج في ما يلي اسعار المواد الانشائية ليوم ١١ اذار ،٢٠٠٨.

المادة	السعر بالدينار
السمنت العادي	١٩٠٠٠٠
السمنت المقاوم	٢٦٥٠٠٠
السمنت الابيض	١٧٠٠٠٠
البورك	١٨٠٠٠٠
الرمل	٤٠٠٠٠٠ لوري سكس

ولاشك ان الفروق بين السعرين كبيرة، ولكي نتبين الفوارق الاكبر لهذه المواد الضرورية التي لاغنى لعوائل المشكلة حديثاً خصوصا عن شرائها لبناء ولو (بويتات) ، ولا للاباء عموما، ان يستغنوا عنها ، ندرج الاسعر التي كانت عليها قبل اربع سنوات ، وتحديدا في ٨ اذار ٢٠٠٤ :

المادة	السعر بالدينار
السمنت العادي	١٠٥٠٠٠
السمنت المقاوم	١٢٥٠٠٠
السمنت الابيض	١٢٠٠٠٠
الرمل (لوري السكس)	١٨٠٠٠٠
الطابوق (العدد ٤الاف)	٣٢٥٠٠٠
شيش تسليح (الطن)	٤٥٠٠٠٠

هذا وقد كان سعر شيش التسليح قبل اشهر ٩٥٠ الفا ، والمتوقع ان يزداد سعره بالتبعية الى اكثر من ذلك. اما الكاشي فقد كان ب٧٥٠ دينارا للواحدة.

اما اسعار بعض المواد الغذائية والخضراوات الرئيسة فقد كانت في ١٢ نيسان ٢٠٠٤ بمستوى يستدعي المقارنة بالاسعار الحالية لنتبين الفروق الكبيرة الحاصلة الان:

المادة	السعر بالدينار
الرز	٣٠٠
السكر	٥٠٠
العدس	٢٥٠
الفاصولية	١٥٠
الشاي	١٠٠٠
الحمص	٢٥٠
الدهن النباتي	٧٥٠
الحليب المجفف	٥٠٠ (نصف كيلو)
الطماطة	٧٥٠
البطاطة البيضاء	٤٠٠
الباقلاء	١٢٥
الشجر	١٥٠
الثوم	٢٥٠

لنتأمل اسعار هذه المواد الان لكي نتبين الفروق الهائلة بين ما كانت عليه وبين ما وصلت اليه لأجل ان نقف على واقع الحال المعيشي العسير ، وعلى ان البناء الذي كان طوال السنوات السابقة مشكلة يعانيها المواطنون قد صارت في الوقت الحاضر معضلة ، وقد تتفاقم اكثر حتى يأ تي يوم – لاسمح الله –يعجز فيه الجميع تقريبا عن بناء (غريفة) واحدة ، ثم لا يجد الكثيرون سوى العودة الى ماكانوا فيه من السكن في الاكواخ والصرائف وغرف الصفيح ، الى تلك الظاهرة البائسة في حياة الناس حيث الشقاء والتخلف وبعد، الحياة المنبوذة بكل القيم والمقاييس بل حتى بأدنى معايير الانسان والانسانية ولا سيما انها بدأت (بعد انقراضها) تعود مجددا للعيان في بلادنا الغنية في الحقيقة والجوهر الفقيرة في الشكل والمظهر ، التي تعوم على بحيرة من الثروة النفطية الستراتيجية لاقتصادات العالم التي تجاوزت اسعار البرميل الوا حد منه المئة دولار، وتطمح وزارة النفط في حكومته الى تصدير اربعة ملايين برميل ونصف المليون برميل يوميا –على حسب ما جاء في تصريحات بعض المسؤولين – ولك ان تقدر وتعرف مقدار العائدات النفطية!

ولكنك حين تبحث في المفارقات المؤدية الى تفاقم صعوبات العيش بين المواطنين وتبحث في مقاييس غنى البلدان وثراء الدول ورفاهية شعوبها تجد النفط في اول الاسباب التي تذكر في هذا المجال ، وخاصة في الحصول على مشتقاته للاستعمالات وغير المنزلية كالنقل مثلا ، وهو كذلك اكثرها شيوعا بين الناس حتى قيل فيه من باب التندر المفجع (النفط نعمة لكنه صار نقمة) !

وذلك لمضاعفة اسعار مشتقاته والازمات التي رافقتها و(فرخت) ازمات العيش كلا تقريبا ، مثلما فرخت سوقها السوداء ، القائمة على ارصفة الشوارع وملتقياتها وقرب محطات الوقود نفسها، فلقد كانت الزيادات الضخمة التي فرضت على اسعار المشتقات النفطية العامل الرئيس في تفاقم صعوبات العيش الى هذا الحد الذي نعانيه الات وليس الوضع الامني وحده، بل ان هذه الزيادات الباهظة وافرازاتها للامراض الاجتماعية الخبيثة سبب في اضطراب الوضع الامني نفسه، فلقد امكن ضبط الامن في مناطق عدة ولا يد للاوضاع الامنية في زيادة اسعار المشتقات النفطية قط ، وبهذه المبالغ المُبالغ بها كثيرا التي القت بثقلها على كل شي. بل ان لهذه الزيادات يدا غير قصيرة في دفع بعض من ينتهكون امن المواطنين ويسلبون حقوقهم !

فجنون الاستغلال والغلاء –الذي يسبب الجنون للبشر احيانا –يلقي بهم في طاحونة الفقر المدقع وشقاء العيش وفساد الحياة والامكنة ، وظهور (مدن) الصفيح وبلدات الصرائف والاكواخ ، ويسبب في كل الاحوال جنون الجهل والجهالة ولو نظرنا اليهما من روح الاعتداء على الغير واستباحة ممتلكاته وكل مايحق له. وعندئذ من يحمي الامن عموما.

فلطالما حذر المختصون في علوم المجتمع الانساني وفي مقدمتها الاقتصاد ، وكذلك الخبراء المختصون في الجريمة واسبابها ، من حياة البؤس والشقاء ومن الجهل والجهالة ! وكونها مرتعا لانواع الانحرافات والفساد الاخلاقي في سائر مؤسسات المجتمع ودائر ودوائر الدولة.

في الهم الاقتصادي

اشكالاتنا الاقتصادية والتوافق على قراءتها

حسام الساموك

مازال مسؤولا مرموقا في البنك المركزي العراقي،وكنت واياه في محاورة لاتخلو من فائدة في الحث على مواجهة الخلل في أي من مواقعه لتستأنف لحظة التعافي للفعاليات الأقتصادية المتنوعة،ضربت له مثلا في العجز الكبير الذي حققته سياسة البنك عند رفعه الفائدة الليليلة الى عشرين بالمئة –ولانتناسى هنا العودة الى نسبة ١٨بالمئة لكنها ما برحت مرعبة- وما يتشبث به المعنيون في السياسة المالية-وهم على حق- من دور ذلك في الحد تماما من أي خطوة في طريق البرامج الأستثمارية،وضربت له مثالا أكثر من بسيط بما تتسابق فيه مصارف دبي-مثلا-حين تسلف المشروعات العقارية(وهناك الآن سبعة آلاف برج،أي ناطحة سحاب في مصطلحات القرن الماضي، تنشأ بالطريقة ذاتها) مبالغ طائلة تكاد تغطي بناءها تماما وبفوائد ميسرة قد تصل الى ٤ بالمئة.فواجهني بالرد ولماذا نعتمد على المصارف حصرا،لماذا لا تنشأمؤسسات اقراض لتلك المشاريع ثم تعتمد الى جانبها شركات تأمين على القروض ،وربما شركات أخرى لشراء الديون كما هو في العالم أجمع.مضيفا أن مثل تلك المستجدات غير المألوفة في العراق أن تحفز التوجه نحو الأستثمار،بل تعزز النشاط الأستثماري بالفعل.

> ان اعتماد نهج تكاملي في الأداء الأقتصادي بكل حلقاته الصناعية والزراعية والخدمية ،وعبر الأنشطة المصرفية والتجارية والتداولات المتنوعة،لاشك أنه البديل الموضوعي والفعال لما تشهده الساحة من تشرذم واضح في الأجراءات المتبعة والتي غالبا ما تصل الى مرحلة التقاطع،بما تخلقه لاحقا من أزمات غير محمودة العواقب،ولاننسى ما طرأ من اشكالات لم ترغب بها كل الأطراف انعكست تداعياتها السلبية على القطاعات الشعبية المتضررة أصلا،لذلك نلحّ على أولوية توافق الأجهزة الأقتصادية بمختلف توجهاتها في متابعة تصوراتها وتوحيد رؤاها لتتجسد برامج مضمونة الأداء والنتائج والأهداف.

لا أنكر أنني تنبهت الى تلك المستجدات وما تلعبه من دور ايجابي ومؤثر في الساحة الأقتصادية واستئناف عجلة الأنتاج فيها وتبلور أدائها،لكنني مع ذلك واجهت الرجل بسؤاله عن سر سعينا تبرير شلل مؤسساتنا بمطالبة الآخرين المبادرة لمشروعات نعتقدها الحل المناسب لمشاكلنا،قلت :لماذا لم نبدأمثلا بتبني المصارف الحكومية أو الأهلية أوكليهما تدعيم البرامج الأستثمارية،أو مشاركة المصارف مع الشركات والجهات المتخصصة،في مشروعات متعاضدة كالتي ذكرها،وصولا الى سياقات متساندة يدعّم أحدها الآخر،لتكفل ما نطمح اليه في الحقل الأستثماري الذي نبقى أحوج ما نكون إليها كرافد أكثر أهمية في الساحة الأقتصادية المتلكئة.

ان اعتماد نهج تكاملي في الأداء الأقتصادي بكل حلقاته الصناعية والزراعية والخدمية،وعبر الأنشطة المصرفية والتجارية والتداولات المتنوعة،لاشك أنه البديل الموضوعي والفعال لما تشهده الساحة من تشرذم واضح في الأجراءات المتبعة والتي غالبا ما تصل الى مرحلة التقاطع،بما تخلقه لاحقا من أزمات غير محمودة العواقب،ولاننسى ما طرأ من اشكالات لم ترغب بها كل الأطراف انعكست تداعياتها السلبية على القطاعات الشعبية المتضررة أصلا،لذلك نلحّ على أولوية توافق الأجهزة الأقتصادية بمختلف توجهاتها في متابعة تصوراتها وتوحيد رؤاها لتتجسد برامج مضمونة الأداء والنتائج والأهداف.

استعداداً للموسم الصيفي: مديرية زراعة ميسان تعد خطتها الزراعية

ميسان / رعد شاكر

أكد مدير زراعة ميسان أن مديريته أعدت خطة زراعية متكاملة استعدادا للموسم الصيفي، التي ستتم المباشرة بها في شهر حزيران القادم ضمن توجهات وزارة الزراعة وقال المهندس ناصر مناتي أن مديريته تعمل ضمن توجهات هذه الخطة ، موضحا أن الخطة تضمنت وضع آليات وتخصيص مبالغ كبيرة من اجل الوصول إلى الاكتفاء الذاتي خلال العشر سنوات القادمة حيث وضعت مديرية زراعة ميسان ضمن خطتها الاستراتيجية لغاية ٢٠١٠ التوجه لزراعة المحاصيل والتوسع بها أفقيا وعمودياً وتتضمن زراعة ٣٥ ألف دونم من محصول الشلب وزراعة ٤٢ ألف دونم للذرة الصفراء و ٩٩ ألف دونم لزراعة الذرة البيضاء التي تأتي على قسمين قسم علفي وقسم إنتاج حبوب إضافة إلى زراعة البطاطا التي تعد الأولى من نوعها في المحافظة لعام ٢٠٠٨ لغرض التوسع بهذا المحصول من خلال زراعة أكثر من ٣٠٠ دونم في العروة الخريفية حيث تمت زراعة أكثر من ٢٠ دونم للعروة الربيعية بهذا الموسم وأضاف نحن ننتظر نتائج محصول الطماطة الذي بدأنا به في اطار خطة توسعية الآن من خلال زراعة أكثر من ١٠٠٠ دونم لعام ٢٠٠٨ في العروة القادمة ان شاء الله وتابع ان الخطة تشمل زراعة الخضراوات المتنوعة كزراعة محصول الرقي والبطيخ ومحصول الخيار بمساحة اكثر من ١٠٠ الف دونم خلال هذا الموسم مضيفا أن المديرية أعدت المستلزمات اللازمة لتامين الخطة كتوفير بذور الشلب و تجهيز الفلاحين بها منذ الان و اشار الى ان الكميات كانت موجودة في منطقة غماس في الديوانية وتم توجيه الفلاحين لتسلم المحصول وكذلك كميات كبيرة من الاسمدة المركبة واليوريا وسيتم تجهيز الفلاحين ابتداء من ٢٠٠٨/٥/١ لكل الفلاحين الذين يعملون بزراعة الشلب وكذلك تامين الذرة الصفراء والذرة البيضاء التي ستبدأ زراعتها في شهر تموز. اما بخصوص البساتين فهنالك عملية مستمرة في تاهيل بساتين النخيل في المحافظة بحدود ٤٢ الف فسيلة ضمن برنامج الهيئة العامة للنخيل بالتعاون مع مديرية زراعة ميسان والذي بدأ تنفيذه في عام ٢٠٠٧ و العمل مستمر في هذا المشروع لتغطية جميع البساتين (بالتهيل) أي زراعة نخيل بدلا عن النخيل الذي هلك او بلغ من العمر مدة طويلة تجعله غير قابل للانتاج واضافة الى ذلك هنالك مرحلة طويلة للتوسع بزراعة التمور.

يذكران محافظة ميسان تعد من المحافظات الجنوبية ذات الأراضي الواسعة وكذلك المسطحات المائية الواسعة وكلاهما يعتبر من الفرص الاستثمارية للقطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وتبلغ المساحة الكلية للمحافظة (٦٤٣٨٨٠٠) دونم مقسمة الى (١٧٣٧٧٠٩) دونما مساحة المسطحات المائية و(٣٢٦١٢٤) دونماً مساحة قصبات المدن ، فتكون مساحة الأراضي الزراعية (٤٤٦٤٩٦٧) دونماً من ضمنها أراضي رملية أو حجرية.

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
دائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة

اعـــــلان

تؤوي احدى دور الدولة التابعة لدائرة رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، الطفلة (حنان رزاق) المنشورة صورتها جوار هذا الاعلان والتي تم العثور عليها من قبل مفارز الشرطة في احدى مناطق بغداد بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٨، نهيب بالمواطنين الكرام ممن يتعرف عليها او على ذويها او أي من اقاربها الاتصال بقسم دور الدولة في مقر الدائرة الكائن في مجمع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في الوزيرية، لغرض تأمين عودتها الى اسرتها او تأمين تواصلهم معها مع التقدير.

المدير العام

إعلان مناقصة للمرة الاولى

تعلن دائرة صحة بغداد/ الرصافة عن وجود مناقصة (تأهيل صالات العمليات والولادة والخدج في مستشفى فاطمة الزهراء "ع" فعلى الراغبين الاشتراك في المناقصة من المقاولين ذوي الاختصاص المسجلين رسمياً داخل العراق تقديم عطاءاتهم وفق الشروط والمواصفات والمخططات التي يمكن الحصول عليها من مقر الدائرة/ سكرتارية لجنة العطاءات الكائنة في باب المعظم لقاء مبلغ قدره (٢٥٠٠٠) الف دينار غير قابلة للرد على ان توضع داخل ظرف مغلق ومختوم وتودع في صندوق العطاءات علما ان اخر موعد لقبول العطاءات سيكون الساعة الثانية بعد الظهر في اليوم (الثلاثين من تاريخ نشر الاعلان) على ان ترفق مع العطاءات المستمسكات المدرجة ادناه:

١. براءة الذمة من دائرة الضريبة تؤهله لدخول المناقصة نافذ لعام ٢٠٠٨، (نسخة اصلية).
٢. شهادة تسجيل الشركات.
٣. قائمة بالاعمال المماثلة.
٤. تأمينات قانونية اولية قدرها (٣٪) من مبلغ العطاء المقدم بصك مصدق لأمر دائرتنا او خطاب ضمان صادر من المصارف الرسمية تزاد الى (٥٪) بعد الاحالة.
٥. هوية تصنيف المقاولين العراقيين/ انشائية (الدرجة السابعة) صادرة من وزارة التخطيط نافذة لعام ,٢٠٠٨
٦. وصل الشراء لتندر العطاء باسم الشركة مقدمة العطاء.
٧. العطاء يكون بالدينار العراقي ونافذا لمدة (تسعين يوماً) من تاريخ غلق المناقصة.
٨. مدة تنفيذ العمل (٩٠) يوماً.

ملاحظة: الدائرة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات سعراً وسيهمل كل عطاء غير مستوف للشروط او يرد بعد تاريخ الغلق، يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان.

المدير العام